جهود البُوصيري النحوية والصرفية من خلال كتابه مُبتكرات اللآليء والدُّرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر

د. المختار عبدالله علاق الكيكط
جامعة الزنتان - كلية الآداب – الجوش - قسم اللّغة العربية - ليبيا

استلمت الورقة بتاريخ 2024/07./12، وقبلت بتاريخ 2024/07/25، ونشرت بتاريخ 2024/08/01

الكلمات المفتاحية:
آنفًا، بضع، أراني

الملخص

هذه ورقة بعنوان (جهود البوصيري النحوية والصرفية من خلال كتابه مُبتكرات اللآلئ والدرر في المحاكمة بين العيني وابن حجر)، تهدف إلى التعريف بعلم من علماء ليبيا وجهوده في النحو والصرف، وتحفّز الباحث لمزيد من البحث والدراسة حول علماء هذا البلد، وكان من نتائج هذه الورقة أن البوصيري كان ذا بصيرة بقواعد العربية مما يدل على سعة اطلاعه في كتب القدامى، ومنها أنه كان حسن العبارة في المحاكمة بين العيني وابن حجر، مع إيراد الدليل كلما أمكن.

المقدمة:

الحمدُ لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبيّنا مُحمّد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، أمّا بعد:

فإن الجُهودَ المبذولة في خدمة علوم الشريعة من قِبَل عُلماء ليبيا كثيرةٌ، وقد تنوّعت هذه الجُهودُ شرحًا وتأليفًا وتعليقًا، ساهم بها العُلماءُ الليبيُّون في كُلّ فنٍّ من فنون العلوم المُختلفة، وعلمُ اللُّغة العربيّة من بين العُلوم التي ساهم بها عُلماءُ هذا البلد، فهو علمُ آلةٍ، يُتوصّل به إلى فهم الشريعة، وهو علمٌ ذُو أقسامٍ مُتنوعةٍ، منها: النحوُ، والصرفُ، والبلاغةُ، واللُّغةُ، وغيرُ ذلك، وكُلُّ قسم من أقسامه مُهمٌّ لكُلّ من تكلّم في علم من علوم الشريعة، أو تصدّى له بالتأليف والتدريس.

ومن بين العُلماء اللّيبيين الذين كان لهم جُهدٌ في علوم الشريعة، الشيخ البُوصيري، الذي كان مُولَعًا بالحديث والسيرة، فأقبل عليهما بالدرس والتأليف، والبحث والتدريس، وسار على نهج مَن سبَقه مِن أهل العلم، مُلتزمًا سمتَهُم، مُحتذيًا خُطاهم، فنظر في كُتب حديثِ النبيِّ– صلى الله عليه وسلّم– وشُروحاتِها، وكان من أهم كُتب الحديث التي توجّهت عنايتُه لدراستِهما كتابُ فتح الباري، لابن حجر العسقلاني، تـ (852هـ)، وكتابُ عُمدةُ القاري، لأبي محمد محمود بن أحمد العيني، تـ (855هـ)، حيثُ كان هذان العالمان مُتعاصرين، بينهما مُنافسةٌ قويّةٌ في شرح صحيح

البخاري، ت (256هـ)؛ من أجل ذلك عقد البوصيري مُحاكمة بين هذين العالِمين في كتاب سمّاه (مُبتكرات اللآلئ والدّرر في المُحاكمة بين العيني وابن حجر)، جمع فيه كثيرًا من المسائل المُختلفة في الحديث والفقه واللّغة ونحوها، مما اعترض فيها العيني على ابن حجر، مُعلّقا عليها ومبدئا رأيه فيها.

وإظهارًا لجهود البوصيري في خدمة عُلوم الشريعة، فإني قد اخترتُ أن يكون بحثي في كتابه (مُبتكرات اللآلئ والدّرر)، في الجانب اللُّغويّ منه؛ لأشارك به في المؤتمر العلمي الدولي المُسمّى: (جهودُ علماء ليبيا في خدمة علوم الشريعة)، الذي يُنظّمه قسمُ الفلسفة والدراسات الإسلاميّة بمدرسة العلوم الإنسانيّة، بالأكاديمية اللّيبية، فرع مصراتة، تحت عنوان: (جُهُودُ البُوصيري النّحويّة والصرفيّة من خلال كتابه مُبتكرات اللآلئ والدّرر في المُحاكمة بين العيني وابن حجر). واللهُ الموفّقُ والهادي إلى سواء السّبيل.

ودراسةُ الجُهود النحويّة والصرفيّة للبوصيري تنبني عليها بعضُ التساؤلات منها:

أ- كيف كانت طريقةُ البوصيري في التحكيم بين العيني وابن حجر من حيث اللُّغة؟

ب- ما المذهبُ النحويُّ الذي يميلُ إليه البوصيري؟

والإجابة عن تلك التساؤلات تكون من خلال البحث والدراسة في المُحاكمة التي عقدها البوصيري، من خلال كتابه مُبتكرات اللآلئ والدّرر، ومن ثَمَّ إظهارُ جُهودِه النحويّة والصرفيّة، وبيانُ ما إذا كان له مذهبٌ نحويٌّ يميلُ إليه.

أسبابُ اختيار الموضوع.

1- المساهمةُ في إظهارِ جُهُودِ عالمٍ من عُلماء ليبيا في خدمة علومِ الشريعة، وعلومِ اللُّغة العربيّة.

2- شغفُ الباحث بعلوم اللُّغة العربيّة، ورغبتُه في توسيع مداركه من خلال النظر في جُهود السابقين، ومُصنّفاتِ عُلماء اللُّغة من القُدامى والمُحدثين.

أهداف البحث.

يهدف هذا البحثُ إلى ما يأتي:

1- التعريفُ بعَلم من أعلام ليبيا، الذين كان لهم جُهودٌ في مُختلف العلوم والفنون.

2- تحفيزُ الباحثين من طلبة الدراسات العليا وغيرهم للدراسة والبحث في مُصنّفات عُلماء ليبيا، إحياءً لجُهودهم، وتخليدًا لآثارهم العلميّة القيّمة.

أهميّة الدراسة.

تستمدّ هذه الدراسة أهميّتها في كونها مُتعلّقة بإبراز جُهود عالمٍ من عُلماء ليبيا في علم من العلوم المُهمّة، ألا وهو علم اللُّغة العربية، الموصل إلى فهم الشريعة، وتوضيح مقاصدها.

المنهج المستخدم.

أمّا عن المنهج المستخدم في هذا البحث، فإني قد استخدمت المنهج الاستقرائي، والمنهج التحليلي، حيث تتبّعتُ المسائل النحويّة والصرفية التي تعرّض لها البوصيري من خلال المنهج الاستقرائي، ثم قمت بتحليل تلك المسائل عن طريق المنهج التحليلي، ومن ثَمَّ بيانُ الراجح في كُلّ مسألة.

هيكلية البحث: قُسّم هذا البحثُ إلى ما يأتي:

المقدّمة: وفيها نُبذةٌ عن الموضوع، مع ذكر أسباب الاختيار، والأهداف، والأهميّة، والمنهج المستخدم، وهيكلية البحث.

التمهيد: وفيه نُبذة يسيرةٌ عن البُوصيري، اسمه، ومولده، ونشأته، وحياته العلمية.

المبحث الأول: جهود البوصيري النّحويّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: الجوانب النحويّة في الأسماء والأفعال.

المطلبُ الثاني: الجوانب النحويّة في الحروف.

المبحث الثاني: جهود البوصيري الصرفيّة، وفيه مطلبان:

المطلب الأوّل: الجوانب الصرفيّة في الأسماء.

المطلبُ الثاني: الجوانب الصرفيّة في الأفعال.

الخاتمة: وفيها بعضُ النتائج والتوصيات.

التمهيد: التعريف بالبُوصيري.

اسمُه ومولده: هو عبدُالرّحمن بن محمد، بن قاسم، بن أبي القاسم بن محمد، بن عثمان، يلقب بالأخضري، ولد بمدينة غدامس يوم 22 من ذي القعدة سنة (1258هـ) تلقى دروسه الأولية بغدامس، وبها حفظ القرآن، وتلقى مبادئ العربية والدروس الدينية على شيوخ بلده، وكان معروفاً بين أقرانه وشيوخه بالذكاء المبكر منذ أن كان صغيراً. وفي سنة (1278هـ) انتقل مع والده إلى مدينة طرابلس، وأخذ في إكمال دراسته على شيوخ عصره، ولازم شيخه العلامة محمد كامل بن مصطفى في الدروس، وفي المطالعة، وفي مراجعة الفتاوى، ومناقشة ما يعرض لأستاذه من مسائل[1].

رحلاتهُ: كان– رحمه الله– كثير الرحلات في صغَرِه، تردد على تونس، وسافر إلى مصر لطلب العلم، وكان شغوفاً باقتناء الكتب، ميالاً إلى دراسة الحديث، حادَّ الذاكرة مما ساعده على كثرة الحفظ[2].

مُصنّفاتُه: للبوصيري مؤلفاتٌ كثيرةٌ في مختلف العلوم، منها (فاكهة اللّب المصون، على شرح الجوهر المكنون) في علوم البلاغة، و(نزهة الثقلين، في رياض إمام الحرمين) في علم الأصول، و(الجواهر الزكية، في مصطلح حديث خير البرية) شرح ألفية العراقي في مصطلح الحديث، و(مبتكرات اللآليء والدرر، في المحاكمة بين العيني وابن حجر) نصب فيها نفسه حكماً فيما اختلف فيه العيني وابن حجر و(الدرر المجنية، من حديث خير البرية) على الجامع الصغير، للإمام السيوطي، في أربعة أجزاء[3].

تولّيه التدريس: تولى التدريس منذ كان تلميذاً، اعتاد أن يلقي درساً في كل يوم من أيام رمضان في كل سنة، وقد دأب على هذه العادة المجيدة نحو خمسين سنة، وفي أيام الحكم العثماني كان يحضر هذه الدروس الرمضانية

1- انظر الشارف، ناصر الدين محمد (1999م)، الجواهر الإكليلية في أعيان عُلماء ليبيا من المالكية، الأردن، عمان، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، 364.
2- انظر الجواهر الإكليلية، مصدر سابق، 364.
3- انظر الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، مصدر سابق، 365.

الولاة وكبار رجال الدولة، وتولى الوظائف العامة، فأسندت إليه رياسة سجلات العقود، وتولى القضاء في الزاوية الغربية، وكانت له مساع محمودة هو والشيخ عمر المسلاتي مفتى الولاية إذ ذاك في تكوين معهد أحمد باشا[1].

وفاتُه: توفي بمدينة طرابلس يوم الجمعة الخامس عشر من المحرم سنة 1354هـ الموافق 19 من إبريل سنة 1935م. رحمه الله رحمة واسعة[2].

المبحث الأول: جهود البوصيري النحوية.

تنوعت جهود البوصيري النحوية في محاكمته بين العيني وابن حجر، فتحدّث عن أغلب أبواب النحو، وأبدى رأيه في كثير من المسائل، مُعلّقا ومُرجّحا، وفي هذا المبحث سأتحدّث عن الجهود النحوية التي بذلها البوصيري، وذلك من خلال مطلبين اثنين.

المطلب الأول: الجوانب النحوية في الأسماء والأفعال.

أولا: الجوانب النحوية في الأسماء.

مسألةُ (آنفًا): من المسائل التي تعرّض لها البوصيري في مُحاكمته مسألة: (آنفًا)، وذلك في قول هِرَقْلَ عظيمِ الرُّوم: "إنّي قُلتُ مقالتي آنفًا"[3].

1- انظر الجواهر الإكليلية، مصدر سابق، 365.
2- انظر الجواهر الإكليلية، مصدر سابق، 365.
3- البُخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، (2002م)، صحيح البخاري، سوريا، دمشق، دار ابن كثير، كتاب بدئ الوحي، حديث رقم (7).

قال ابنُ حجر: "قولُه: (آنفًا)؛ أي: قريبا، وهو منصوبٌ على الحال"[1]. أما العيني فإنه اعترض على ابن حجر في هذه المسألة، وبيّن أن (آنفًا) لا يصحُّ أن يكون حالًا، حيث قال: "قولُه: (آنفًا) قال بعضُهم- يعني ابنَ حجر-: منصُوبٌ على الحال. قُلت: لا يصحُّ أن يكون حالًا، بل هو منصوبٌ على الظرفيّة؛ لأن معناه ساعة، أو: أولُ وقت"[2].

وقد دارَ خلافٌ بين النحويين حول إعراب (آنفًا)، هل هي حالٌ كما ذكر ابنُ حجر؟ أم ظرفٌ كما ذكر العيني؟ فقال أبو إسحاق الزّجّاج في إعراب قولِ الله- عزّ وجلّ-: "﴿مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾[3]؛ أي: ماذا قال السّاعة، ومعنى آنفا من قولك: استأنَفْتُ الشيءَ إذا ابتَدَأتُه، وروضةٌ أُنُفٌ، إذا لَم تُرْعَ بَعدُ؛ أي: لها أوّل يُرعى، فالمعنى: ماذا قال من أول وقتٍ يقرُب مِنَّا"[4]. فهو بهذا يُؤكّدُ أن (آنفًا) ظرف، وليس حالاً.

أمّا أبو حيّان الأندلسيّ فإنه يُقرّرُ بأن (آنفًا) حالٌ، وليس بظرفٍ، مع أنه فسّره بالساعة، حيثُ يقولُ في تفسيره لقول الله- عزّ وجلّ-:"﴿مَاذَا قَالَ آنِفًا﴾؛ أي: السّاعة... وآنفًا: حال؛ أي: مُبتدأ؛ أي: ما القولُ الذي ائتنفه قبل

1- ابن حجر، أحمد بن علي، (2013م)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، سوريا، دمشق، دار الرسالة، 94/1.
2- العيني، محمود بن أحمد، (2001م)، عُمدةُ القاري، شرح صحيح البخاري، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 160/1.
3- سورة محمد، الآية: (16).
4- الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم، (2006م)، تهذيب معاني القرآن وإعرابه، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، 10/5.
5- الأندلسي، أبو حيان يُوسف، (2020م)، البحر المُحيط في التّفسير، لبنان، بيروت، دار الفكر، 467/9، 468.

انفصاله عنه؟... وقال الزمخشري: وآنفا نصب على الظرفية. انتهى. وقال ذلك لأنه فسّره بالسّاعة. وقال ابنُ عطيّة، والمفسّرون يقولون: آنفًا، معناه: الساعةُ الماضيةُ القريبةُ منّا، وهذا تفسيرٌ بالمعنى"[1].

فأبو حيّان قرّر في أوّل كلامه بأن (آنفًا) حالٌ، ثُم ساقَ كلام الزمخشريّ ومَن ذهب مذهبَه بظرفيّة (آنفا)، ثم يأتي بالقول الفصل في هذه المسألة، فيقول: "والصحيحُ أنه ليس ظرفٌ، ولا نعلمُ أحدًا من النُّحاةِ عدّهُ في الظرُوف"[2].

فالظاهرُ أن (آنفًا) يجوز فيها الأمران، فتكون ظرفًا، وتكون حالا، حسب موقعها في الجُملة، وقد جوّز العُكبري في إعرابه الظرفية والحالية[3].

ولكن المتأمّلَ في كلام البُوصيري يجد أنه يميلُ إلى ما ذهب إليه العيني من ظرفية (آنفا)، إذ يقول: "وإذا علمت النقولَ المتقدمة تعلمُ صحّة قول العيني– رحمه الله تعالى–: لا يصح أن يكون حالا من عدمها"[4]. فمفهوم عبارة البُوصيري يُشيرُ إلى أنه يُوافقُ اختيارَ العيني فيما ذهب إليه في هذه المسألة.

مسألة: (بضع): أخرج البُخاريُّ في صحيحه من حديث أبي هريرة– رضي الله عنه– أن النبيَّ– صلى اللهُ عليه وسلّم– قال: "الإيمانُ بِضْعٌ وسِتُّونَ شُعبَةً، والحياءُ شُعبةٌ من الإيمان"[5].

1- البحر المُحيط، مصدر سابق، 467/9، 468.
2- انظر العُكبري، أبو البقاء عبدالله، التبيان في إعراب القرآن، لبنان، بيروت، دار الشام للتراث، 2/ 1162.
3- البُوصيري، عبدالرّحمن، (2005م)، مُبتكرات اللآلئ والدّرر في المُحاكمة بين العيني وابن حجر، السعودية، الرياض، مكتبة الرشد ناشرون، 44.
4- صحيح البُخاري، مصدر سابق، كتابُ الإيمان، حديث رقم (9).
5- فتح الباري، مصدر سابق، 111/1.

قال ابنُ حجر: "قولُه: (بضعٌ) بكسر أوّلِه، وحُكيَ الفتحُ لُغة، وهو عددٌ مُبهم مُقيّدٌ بما بين الثلاث إلى التّسع... ووقع في بعضِ الروايات (بضعةٌ) بتاء التأنيث ويحتاجُ إلى تأويل"[1].

ذكر ابنُ حجر أن (بضع) وقع في بعض الروايات بتاء التأنيث، إلا أنه لم يُجزم بذلك، وبيّن بأنه يحتاجُ إلى تفسير، ولكن العيني يعترض على ابن حجر في وقوعها بتاء التأنيث، ويذكر أنها وقعت بالهاء، مُعتمدا في ذلك على أقوال بعض الشُّرّاح، فيقول: "قال الكرمانيّ: بضعٌ، هكذا في بعض الأصول، وبضعة بالهاء في أكثرها... والصواب مع الكرمانيّ، وكذا قال بعضُ الشُّرّاح: كذا وقع هنا في بعض الأصول: بضع، وفي أكثرها: بضعه بالهاء، وأكثر الروايات في غير هذا الموضع بضع بلا هاء وهو الجاري على اللُّغة المشهورة، ورواية الهاء صحيحةٌ أيضا على التأويل"[2].

قال ابنُ منظور: "البَضعُ والبِضعُ، بالفتح والكسر: ما بين الثلاث إلى العشر، وبالهاء من الثلاثة إلى العشرة يُضاف إلى ما تُضاف إليه الآحاد؛ لأنه قطعة من العدد... فيقال: بضعةَ عشَر رجلا، وبضعَ عشرةَ جارية"[3].

فظاهر من كلام ابن منظور أن المقصود بالهاء هو التاءُ المربوطة، غير أنه عند الوقوف عليها تُنطق هاءً، وعند وصلها تُنطق تاءً، وإن كان كذلك فإنه لا خلاف بين ابن حجر والعيني فيما ذهبا إليه.

والمتأمل في كلام البوصيري يجد أنه يتعجّب من الاعتراض الحاصل على ابن حجر فيما ذهب إليه من وقوع (بضعة) بالتاء، بل يَعُدّ ذلك نوعا من المُشاغبة، بعيدا عن المُناظرة العلمية، فيقول: "فغايةُ ما في الباب أن ابن حجر عبر ببعض الروايات التي عبّر الكرماني بأكثرها، وهل الأكثر إلا بعض؟ وبعد أن أعرضت عن مراجعة

1- عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 209/1..
2- ابن منظور، محمد بن مكرم، (2003م)، لسان العرب، مصر، القاهرة، دار الحديث، باب الباء، مادة: (بضع).
3- مُبتكرات اللآلئ والدّرر، مصدر سابق، 46.

ابن حجر بدا لي أن أراجعه فإذا هو قد شرح على بضع من غير هاء، وفي الأخير قال: ووقع في بعض الروايات بضعة بتاء التأنيث ويحتاج إلى تأويل، فما أقرب مثل هذا الكلام إلى المشاغبة وما أبعده عن المناظرة"[1].

ثانيا: الجوانب النحوية في الأفعال.

مسألةُ (أراني) بفتح الهمزة وضمّها: قال ابنُ حجر: "قولُه: (أراني) بفتح الهمزة من الرُّؤية، ووهِمَ مَن ضمَّها، وفي رواية المُستَملي: (رآني) بتقديم الرّاء، والأوّل أشهرُ، ولمسلم من طريق علي بن نصر الجَهْضَمِي عن صخر: (أُراني في المنام)، وللإسماعيليِّ: (رأيتُ في المنام) فعلى هذا فهو من الرُّؤيا"[2].

وقال العيني: "قولُه: (أراني) بفتح الهمزة؛ أي: أرى نفسي، فالفاعل والمفعول عبارتان عن مُعبّر واحد، وهذا من خصائص أفعال القُلوب. قال الكرماني: وفي بعض النُّسخ بضم الهمزة، فمعناه أُظنُّ نفسي. وقال بعضُهم: ووهِم مَن ضمّها. قُلتُ ليس بوهم، والعبارتان تُستعملان"[3]. يعني العبارتان مُستعملتان في العربية.

أمّا النُّحاةُ فقد اختلفوا في هذه المسألة على مذهبين، المذهب الأول يرى أن (أُرى) مضمومة الهمزة في المضارع من (أرى) مفتوحة الهمزة، وهي عندهم بمعنى (أعلم) الدالة على اليقين الناصبة لثلاثة مفاعيل، وسبب نصبها للمفاعيل الثلاثة أنها بصيغتها الجديدة (أُرى) انتقلت إلى معنى جديد وهو (أظن) وبذلك يرون أن ضمير المتكلم فاعل ولا يُمكنُ إعرابه نائبَ فاعل، والمذهب الثاني يرى أن الفعل (أُرى) المبني للمجهول سماعا ينصب ثلاثة مفاعيل برغم أنه بمعنى الظن وأن ماضيه (أُظننتُ) وأول هذه المفاعيل يعرب نائب فاعل.

1- فتح الباري، مصدر سابق، 731/1.
2- عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 276/3.
3- هذا البيت لم يُعرف قائلُه، وهو من (الطويل)، وقولُه: "عبدُ القفا واللهازم" كنايةٌ عن الخسّة والذلّة، واللهازم: جمعُ لِهزمة- بكسر اللام- وهي طرفُ الحُلقوم، وقيل: هي عظمٌ ثابتٌ تحت الأذن، انظر: ابن عقيل، (1980م)، شرح ابن عقيل، مصر، القاهرة، دار التراث، 356/1.

واستدلّ الفريقُ الأوّل بقول الشاعر:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا كَمَا قِيلَ سَيِّدًا إِذَا أَنَّهُ عَبْدُ القَفَا واللهازِمِ[1].

قال الصبّانُ: "قولُه" وكنت أرى بضم الهمزة بمعنى أظن لغلبة استعماله بالضم في معنى أظن... وإن جاز في الذي بمعنى أظن الفتح أيضًا وتتعدى إلى مفعولين سواء فتحت أو ضمت، فزيدًا مفعوله الأول، وسيدًا مفعوله الثاني... ووجه تعدية المضموم إلى مفعولين مع أنه مضارع أرى المتعدي إلى ثلاثة استعماله بمعنى أظن المتعدي إلى اثنين من باب الاستعمال في اللازم... إذ معنى أراني زيد عمرًا فاضلًا، جعلني زيد ظانًا عمرًا فاضلاً"[2].

فظاهرُ كلام الصبّان أن الفعل (أُرى) يجوز فيه الفتح والضمُّ، ويجوز أن يكون الفعلُ (أرى) بمعنى أظنُّ مضموماً كان أو مفتوحًا، ويتعدّى إلى مفعولين. قال العينيّ في شرح البيت السّابق: "قولُه: (أُرى) على صيغة المجهول بمعنى أظنّ يقتضي مفعولين: الأول قولُه: (زيدًا)، والثاني قولُه: (سيّدًا)"[3].

وإذا تأمّلت كلام البُوصيري في هذه المسألة وجدته يردُّ على العيني، حيث يقول: "وقولُ العيني في نفي الوهم: فالعبارتان مُستعملتان، لا يصلُح دليلا لردّ ابن حجر؛ لأنه لا يُوجد مَن يُنكرُ الاستعمال، فضلا عن ابن حجر"[4].

فالرّاجحُ أن الفعل (أرى) يجوز فيه الوجهان، الضمُّ والفتحُ، وليس هناك دليلٌ على ردِّ الضمِّ، وبهذا يتّضحُ أن ما ذهب إليه العيني هو الصوابُ، واللهُ أعلمُ.

1- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني، المكتبة التوقيفية.
2- العينيّ، بدر الدين محمود بن أحمد، (2010م)، المقاصد النحوية في شرح شواهد شُروح الألفية، مصر، القاهرة، دار السلام للطباعة والنّشر، 718/2.
3- مُبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 93.

مسألة نصبِ (مكانَكم): جاء عند البُخاري من كتاب الغُسل، باب إذا ذَكر في المسجد أنهُ جُنُبٌ، من حديث أبي هريرة– رضي اللهُ عنه– أنه قال: أقيمت الصلاةُ وعُدّلت الصُّفُوفُ قيامًا، فخرج إلينا رسولُ الله– صلى اللهُ عليه وسلّم–، فلمّا قام في مُصلّاهُ ذكر أنه جُنُبٌ فقال لنا: (مكانكم) ثم رجع فاغتسل، ثمّ خرج إلينا ورأسُهُ يقطُرُ، فكبّر فصلّينَا معه[1].

قال ابنُ حجر: "قولُه: (فقال لنا: مكانَكم) بالنصب؛ أي: الزموا مكانكم. وفيه إطلاقُ القولُ على الفعل، فإن في رواية الإسماعيلي: (فأشار بيده أن مكانكم)، ويحتمل أن يكون جمع بين الكلام والإشارة[2]. وقال العيني: "قُلت: ليس فيه إطلاقُ القول على الفعل، بل القولُ على حاله"[3].

ذكر أبو إسحاق الزجّاج أن (مكانَكم) في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ﴾[4]، تكون منصوبة على الأمر، إذ يقول: "مكانكم منصوبٌ على الأمر، كأنه قيل لهم انتظروا مكانكم حتى نفصل بينكم، والعرب تقول: مكانَك، وانتظر، فهي كلمة جرت على الوعيد"[5].

وقال العُكبري: "قولُه تعالى (مكانكم): هو ظرفٌ مبنيٌّ لوقوعه موقِع الأمر؛ أي: الزموا، وفيه ضميرُ فاعلٍ"[6].

1- مُبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 96.
2- فتح الباري، مصدر سابق، 53/2.
3- عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 333/3.
4- سورة يونس، الآية: (28).
5- معاني القرآن وإعرابه، مصدر سابق، 16/3.
6- التبيان في إعراب القرآن، مصدر سابق، 673/2.
7- صالح، بهجت عبدالواحد، (1992)، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، الأردن، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 43/5.

وقال **بهجت عبدالواحد صالح:** "مكان: مفعول به منصوب بفعل مقدر تقديره (الزموا) وجملة (الزموا مكانكم) في محل نصب مفعول به- مقول القول..."[1].

مما سبق يتبيّن أن ما ذهب إليه ابنُ حجر من إطلاق القول على الفعل في قوله: (مكانَكم) هو الصواب؛ لأن الجُملة في محل نصب مقول القول.

وقد بيّن البُوصيري في هذه المسألة أنه إن كان القول حقيقيا، فالصواب مع العيني، وإن كان القول مجازا، فالصواب مع البُوصيري، إلا أنه يُعاتبُ العيني في عدم نقل كلام ابن حجر كاملا والبحثِ فيه- على حدّ قوله- حيثُ إن العيني لم يُبيّن كُلَّ ما قاله ابنُ حجر في هذه المسألة[2].

المطلب الثاني: الجوانب النحوية في الحروف.

مسألة (إذ): من المسائل التي ناقشها البوصيري في محاكمته مسألةُ استعمالِ (إذ) في المُستقبل، كاستعمال (إذا)، حيث جاء في الحديث من كلام ورقة قولُه: (يا ليتني فيها جذع، إذ يُخرجك قومُك)، فقد قال كُلٌّ من (العيني)، و(ابنُ حجر)، أن ابنَ مالكٍ جوّز استعمال (إذ) في المستقبل، وقال: هو استعمالٌ صحيحٌ[3]، واستشهد على ذلك بشواهد من القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الْأَمْرُ﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ﴾[5]. وبيّن كُلٌّ منهما أن ابنَ مالك قال: قد غفل عنه أكثرُ النّحويين- يعني استعمالَ (إذ) في المُستقبل-، وقد استُعملت أيضا (إذا) في موضع (إذ)، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَوْاْ تِجَارَةً أَوْ لَهْوَ انفَضُّواْ إِلَيْهَا﴾[6]؛ لأن الانفضاضَ واقعٌ فيما مضى[7]. وهذه المسألةُ اختلف فيها النُّحاةُ على قولين، فمذهبُ ابنِ مالكٍ والمُتأخّرين

1- انظر مُبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 97.
2- انظر عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 107/1، وفتح الباري، مصدر سابق، 56/3.
3- سورة مريم، الآية: (39).
4- سورة غافر، الآية: (18).
5- سورة الجُمعة، الآية: (11).
6- انظر مُبتكرات اللآلئ والدّرر، مصدر سابق، 36.
7- سورة غافر، الآية: (71).

من النُّحاةِ أن (إذ) ظرفٌ لما يُستقبلُ من الزّمان، واستدلّوا بقول الله– تعالى–: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ إِذِ الْأَغْلَالُ فِي أَعْنَاقِهِمْ﴾[1]، وبالآيات السابقة وغيرها من الآيات، وذهب أكثر المُحقّقين إلى أن (إذ) لا تقعُ موقع (إذا) ولا (إذا) موقعَ (إذ)، وهو مذهبُ المغاربة كذلك، وأوّلوا الآيات التي استدلّ بها ابنُ مالكٍ ومن معه بأن الأمورَ المُستقبَلةَ لما كانت في إخبار الله– تعالى– مُتيقّنةً مقطوعًا بها عُبّرَ عنها بلفظ الماضي، وبهذا أجاب الزمخشريُّ وابنُ عطيّة من المفسّرين، فهم يُنزلون المُستقبل الواجبَ الوقوع منزلةَ الماضي الذي قد وقع[2].

وقد ذكر البُوصيري أن ابنَ حجرٍ ردّ على ابنِ مالكٍ في قوله: غفل عنه أكثرُ النحويين، أما العيني فقد اعترضَ على ابن حجرٍ في ردّه على ابن مالكٍ من وُجوه، حيث قال: ""قُلت: حاصلُ كلام ابنِ حجر الرّدُّ على ابن مالكٍ في دعواه غفلةُ أكثر النحويين في استعمال (إذ) للمستقبل، بل منعوا ذلك مؤولين ما ظاهره الجواز، وحاصلُ ما للعيني الاعتراضُ من ثلاثة أوجه، الأول: منعوا وُروده، فهو غيرُ صحيح لوروده في القرآن كثيرا. الثاني: نسبةُ التأويل إليهم، وهو ليس إليهم، بل وظيفة علماء المعاني. الثالث: التهافت بين منع الورود، وتأويل الوارد الممنوع"[3].

وأكّد(العيني) أن النُّحاةَ لم يغفلوا عن استعمال (إذ) في المستقبل؛ لأن التنبيه عن مثل هذا من وظيفة أهل المعاني وليس من وظيفة النُّحاة– على حدّ قوله– ولم يمنعوا وُروده كما هو ظاهرُ كلام ابنِ حجرٍ بمنع وُروده؛ لأنه واردٌ في القرآن الكريم كثيرا[4].

أمّا ابنُ حجرٍ فإنه أكّد على أنّ النُّحاةَ غفلوا عنه ومنعوا وُروده[5].

وقد فسّر البُوصيري معنى استعمالِ (إذ) في المستقبل بقوله: "إن معنى وروده هو الظهورُ الذي أشارَ إليه قلمُ العيني... والمُمتنعُ ورودُ (إذ) مُستعمَلةً في الظاهرِ والباطن استعمالَ (إذا) على الحقيقة.

1- انظر المُرادي، الحسن بن قاسم، (1992م)، الجنى الداني في حروف المعاني، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 188/187، وانظر الخطيب الموزعي، محمد بن علي بن إبراهيم، (1993م)، مصابيح المغاني في حروف المعاني، دار المنار، 80.
2- مُبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 36.
3- انظر عُمدة القاري، مصدر سابق، 107/1.
4- فتح الباري، مصدر سابق،56/3.
5- مبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 36، 37.

أما مجازاً فلا"[1].فالظاهرُ من كلام البُوصيري أنه يُوافقُ العيني فيما ذهب إليه من جواز استعمالِ (إذ) في المُستقبل على سبيل المجاز، ويُخالفُ ابنَ حجرٍ فيما ذهب إليه من المنع، ومما يُؤكّد ذلك ثناؤه على العيني حيث يقول: "فمن وقف على شرح العيني، وتأمّل فيه يحكم بالبداهة أنه رحمه الله أصوليٌّ نحويٌّ بديعيٌّ صرفيٌّ، مُحدّثٌ، فقيهٌ، جدليٌّ، فهو من أهل كُلّ فنٍّ"[2].

مسألة(حذف واو العطف): جاء حذفُ واو العطف عند (ابن حجر)، وذلك في قولِهِ: "بابُ أمورِ الإيمانِ وقولِ الله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ...﴾[3]، ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[4]. حيثُ جوّز ابنُ حجرٍ عطفَ الآية الثانية على الأولى من غير ذكر أداةِ العطف (الواو)، أما العيني فإنه لم يُجوّز الحذفَ، قال ابنُ حجر: "قولُه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ذَكرَه بلا أداة عطفٍ، والحذفُ جائزٌ، والتقديرُ: وقولِ الله: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾"[5]. أمّا العيني فإنه قال: "الحذفُ غيرُ جائزٍ، ولئن سلّمنا فذاك في باب الشَّعر"[6].

أمّا النُّحاةُ فمنهم من لا يقولُ بحذف واو العطف، بل جعل ابنُ جنّي ذلك من الشُّذوذ، إذ يقول: "واعلم أن حرفَ العطف هذا قد حُذف في بعضِ الكلام، إلاّ أنه من الشّاذّ الذي لا ينبغي لأحد أن يقيسَ عليه غيرَه"[7]. بل أكّد ابنُ جنّي على أن القياس ألاّ يجوزُ حذفُ الحروف ولا زيادتُها[8]. ومنهم من يرى حذفَ واو العطفِ جائزًا،

1- مُبتكرات اللآلئ والدّرر، مصدر سابق، 37.
2- فتح الباري، مصدر سابق، 111/3.
3- سورة البقرة، الآية: (177).
4- سورة المُؤمنون، الآية: (1)
5- عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 204/1.
6- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، القصيم، 635/1.
7- انظر ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، الخصائص، (1952م)، المكتبة العلمية، 280/2.
8- سورة التوبة، الآية: (92).
9- ابن زكريا، أبو الحسين أحمد بن فارس، (1997م)، الصاحبي في فقه اللغة، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 79.

قال ابنُ فارس: "وتكونُ الواوُ مُضمرة في مثل قوله جلّ ثناؤُه: ﴿وَلاَ عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[1]، التأويل: ولا على الذين- إذا ما أتوك لتحملهم وقلت: لا أجد ما أحملكم عليه- تولوا"[2].

ومن النُّحاة الذين ذهبوا إلى القول بحذف الواو، ابنُ عصفور الإشبيلي، حيث قيّد ذلك بفهم المعنى، واستشهد على حذفها بشعر العرب، حيث يقول: "وقد يجوز حذفُ العطف وحده لفهم المعنى"[3].

وقد ذهب أبو عليٍّ الفارسي، وجماعةٌ من المتأخّرين كابن مالك وغيره إلى جواز حذف واو العطف، وقيّدوا ذلك عند فهم المعنى، وذكروا أن العربَ تقول: أكلتُ لحمًا لبَنًا تمرًا؛ أي: لحمًا ولبنًا وتمرًا، وجعل ابنُ مالك من هذا قولَه تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾[4]، بعد قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾[5]. ومنع السُّهيليُّ العطفَ في الآية السّابقة، وفي قوله تعالى: ﴿قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾[6]، وبيّن أن الكلام غيرُ مُحتاج إلى العطفِ بالواو؛ لأنه مُرتبط بما قبله، فهو كالتّفسير له، ووافقه في ذلك العلائي[7].

والقولُ الذي يُرجّحه البُوصيري في هذه المسألة هو ما ذهب إليه ابنُ حجر من جواز حذف حرف العطف، مُبيّنًا أن ما حظره العيني من جواز حذف العاطف في الشِّعر ليس بمتّفق عليه، بل جوّزه كثيرون في غير الشِّعر،

1- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، (1998م)، شرح جُمل الزجّاجي، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 215/2.
2- سورة الغاشية، الآية: (8).
3- سورة الغاشية، الآية: (2).
4- سورة التوبة، الآية: (93).
5- انظر العلائي، صلاح الدين خليل، (1990م)، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، الأردن، عمان، دار البشير، 124-127.
6- انظر مبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 44، 45.

إلاّ أن وُقوعه قليلٌ في الشِّعر وفي غيره[1]. وقد عدّ **عبّاس حسن**، من اختصاصات واو العطف جوازَ حذفِها عند أمن اللّبس حيث يقول: "ومنها جواز حذفها عند أمن اللّبس؛ نحو: زرت أقاربي في الصعيد، وقابلت منهم: العم، العمة، الخال، الخالة، أبناءهم... أي: العم والعمّة، والخال والخالة، وأبناءَهم"[2].

فالراجحُ في هذه المسألة هو جواز حذف واو العطف عند أمن اللبس، وفهم المعنى المراد من الكلام.

مسألة زيادة (الكاف): جاء في صحيح البُخاري من حديث حُذيفة- رضي الله عنه- أنه قال: كُنّا جُلوسًا عند عُمرَ- رضي اللهُ عنه- فقال: أيُّكم يحفَظُ قولَ رسُولِ الله- صلى اللهُ عليه وسلّم- في الفتنة؟ قُلتُ: أنا كما قاله. قال ابنُ حجر: "قولُه: (أنا كما قاله)؛ أي: أنا أحفظُ ما قاله، والكافُ زائدةٌ للتأكيد، أو هي بمعنى: على، ويُحتملُ أن يُرادُ بها المثليّة؛ أي: أقولُ مثلَ ما قالَه"[3].

فابنُ حجر يُرجّحُ أن تكون الكافُ إما زائدةً، وإما بمعنى (على)، وإما أنها تقتضي المثليّة، وهو التشبيه؛ أي: أن كلامَ حُذيفةَ يُشابهُ كلامَ النبيِّ- صلى الله عليه وسلّم.

وقال العيني: "يجوز أن تكون الكافُ هنا للتعليل؛ لأنها اقترنت بكلمة: ما، المصدرية؛ أي: أحفظ لأجل حفظ كلامه، ويجوز أن تكو للاستعلاء، يعني: أحفظُ ما عليه قولُه. وقال الكرماني: لعله نقلهُ بالمعنى، فاللّفظُ مثلُ لفظةٍ في أداء ذلك المعنى. قلت: حاصلُ كلامه يؤول إلى معنى المثليّة، وهو في سؤاله نفيُّ المثليّة، فانتفى بذلك أن تكون الكافُ للتشبيه. وقال بعضُهم- يعني ابنَ حجر-: الكافُ زائدة. قُلتُ هذا أخذه من الكرماني، ولم يُبيّن واحدٌ منهما أن الكاف إذا كانت زائدة ما تكون فائدته؟"[4].

1- حسن، عباس، النحو الوافي، مصر، القاهرة، دار المعارف، 565/3.
2- فتح الباري، مصدر سابق، 479/2.
3- عُمدة القاري، مصدر سابق، 13/5.
4- سورة البقرة، الآية: (151).

ومن المعلوم أن الكاف التي هي حرفُ جرٍّ، قسمان: زائدةٌ، وغيرُ زائدةٍ، وغيرُ الزائدة لها معنيان، الأوّلُ: التشبيه، نحو: زيدٌ كالأسد، ولم يُثبت لها أكثرُ النحويين غيرَ هذا المعنى، والثاني: التعليل، ذكره الأخفشُ وغيرُه، وجعلوا من ذلك قولَه تعالى: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولاً﴾[1]. قال الأخفشُ: أي لمّا فعلتُ هذا فاذكروني. قال ابنُ مالك: وورودُها للتعليل كثيرٌ، كقوله تعالى: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾[2]... وزاد ابنُ مالك معنى ثالثًا للكاف غير الزائدة، وهو أن تكون بمعنى (على)، كقول بعض العرب: (كخير) في جواب: كيف أصبحت؟ وهو مذهبُ الكوفيين[3].

وإذا تأملت كلام البوصيري وجدت أنه يُرجّح أن تكون الكافُ للمثلية، وهو ثالثُ اختيارات ابن حجر، فيقول: "ثم إن ذوقي وفهمي يقدم المثلية على غيره مما ذكروه؛ لأن السؤال مبنيّ على أنه يحفظ نفسَ قولِ رسول الله– صلى الله عليه وسلّم– بل الذي يحفظُه حُذيفةُ وأعاده لعمر هو من أوصافه ومتعلقاته"[4].

فالظاهرُ من كلام البوصيري أن الكاف هنا عنده كاف التشبيه، وبهذا فهو يُوافق ابن حجرٍ في أحد آرائه التي ذكرها.

إلاّ أن الناظرَ في كلام النّحويين يتبيّن له أن الكاف في قول حُذيفة (أنا كما قاله) ليست زائدة؛ لاقترانها بما المصدرية، والآيات السابقة خيرُ دليل على ذلك، وبهذا فإن ما ذهب إليه العيني هو الصوابُ من أن الكاف هنا يجوز أن تكون للتعليل. والله أعلم.

1- سورة البقرة، الآية: (198)
2- انظر الجنى الداني، مصدر سابق، 82، 83.
3- مُبتكرات اللآلئ والدّرر، مصدر سابق، 131.

المبحث الثاني: الجوانب الصرفية.

تعرّض البوصيري في محاكمته بين العيني وابن حجر إلى بعض المسائل الصرفية في الأسماء والأفعال، تعليقا وترجيحا، وفي هذا المبحث سأذكر نماذج من جهود البوصيري الصرفية، مُبيّنا تعليقاته وترجيحاته على هذه المسائل.

المطلب الأول: الجوانب الصرفية في الأسماء.

مسألة صرفِ (حمص): قال ابنُ حجرٍ: "(وحِمْصَ) مجرور بالفتحة، منع صرفَه العلميّةُ والتأنيث، ويُحتملُ أن يجوز صرفُه"[1].

فظاهرُ من كلام ابن حجر أنه يجوز صرف (حمص)، ولكن العيني ينفي هذا الاحتمال ويُفصّل القول في ذلك فيقول: "قولُه: (إلى حمص) مفتوحٌ في موضِع الجرّ؛ لأنه غيرُ مُنصرِف للعلميّة والتأنيث والعُجمة؛ وقال بعضُهم- يعني ابنَ حجر-: يُحتمل أن يجوز صرفُه. قُلت: لا يُحتملُ أصلا؛ لأن هذا القائلَ إنّما غرّه فيما قالَه سكونُ أوسط حمص، فإن ما لا ينصرف إذا سكن أوسطُه يكونُ في غاية الخفّة، وذلك يُقاوم أحد السببين، فيبقى الاسم بسبب واحد، فيجوز صرفُه، ولكن هذا فيما إذا كان الاسم فيه علّتان، فبسكون الأوسط يبقى سبب واحد، وأما إذا كانت فيه ثلاث علل مثل: ماء، وجور، فإنه لا ينصرفُ البتة؛ لأن بعد مقاومة سكونه أحد الأسباب يبقى سببان، وحمص، كما ذكرنا فيها ثلاث علل. فافهم"[2].

وذكر بعضُ اللُّغويين القُدامى أن (حمصَ) اسمٌ أعجميٌّ، وإن كان كذلك فهو ممنوعٌ من الصرف لاجتماع ثلاثِ علل فيه، كما صرّح العيني بذلك، يقولُ أبو الفداء: "فإن انضمَّ إلى ساكن الوسط المذكور العُجمةُ، وجبَ منعُ

1- فتح الباري، مصدر سابق، 92/1.
2- عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 160/1.

صرفِه؛ نحو (ماه) و(جُور) و(حِمْص)، و(بُلْخ)؛ لمُقاومة التأنيث أو العُجمةِ السكونَ، فيبقى سببان لا مُعارضَ لواحدٍ منهما، فيُمتنعُ للعلميّة والتأنيث المُقوَّى بالعُجمة"[1].

وأكّد هذا القول– منعُ (حِمصَ) من الصرف– من اللُّغويين المُحدثين **عبدالغني الدقر** في مَعرَض حديث عن العلم المُؤنّث، حيثُ بيّن أنه يتحتّم في العلم المؤنّث المنعُ من الصرف أن يكون ذا أوصاف مُختلفة، ومنها أن يكون ثلاثيًّا أعجميًّا ساكنَ الوسط، نحو: (حِمْص)، و(مِصْر)، إذا قُصِد به بلدٌ بعينِه[2].

وقد جاءت لفظةُ (حِمْصَ) في شعرِ العرب ممنوعةً من الصرف، ومن المعلوم أن شِعرَ العربِ الأُوَل من مصادر الدّرس النحوي، يقولُ امرؤُ القيس:

لَقَدْ أَنْكَرَتْنِي بَعْلَبَكُّ وَأَهْلُهَا وَلَابنُ جُرَيْجٍ فِي قُرى حِمْصَ أَنْكَرَا[3].

والمتأمّل في كلام البُوصيري يجدُ أنه يُرجّحُ ما ذهب إليه ابنُ حجرٍ من جواز صرف (حِمصَ)، إذ يقول: "ولقد ظهر أن ابنَ حجر ممن يقول جوازا إما بعربيّة حمص وتذكيره فلا إشكال، أو ممن يقولُ بعجميّته وبالمذهب الذي صحّحه الأشموني من أنه لا أثر للعُجمة في الثُّلاثي، وينصرُ هذا المذهب صرفُ نُوحٍ في القُرآن"[4].

ولكن الأرجح– واللهُ أعلم– أن (حمْص) ممنوعةٌ من الصرف إذا كانت دلالتُها على بلدٍ مُعيّن، للأدلّة السابقة، ولوُرودها ممنوعة من الصرف في كلام العرب.

1- أبو الفداء، إسماعيلُ بن علي، (2005م)، الكُنّاشُ في النحو والتصريف، مصر القاهرة، مكتبة الآداب، 56/1.
2- انظر الدقر، عبدالغني، (1986م)، مُعجم القواعد العربية في النحو والصرف، سوريا، دمشق، دار القلم للطباعة والنّشر والتوزيع، 463.
3- ديوان امرئ القيس، 68، وهو من (الطويل).
4- مُبتكرات اللآلئ والدّرر، مصدر سابق، 43.

مسألةُ صرف (ماهَكَ): من الرِّجال الذين أخرج لهم البُخاريُّ في صحيحه، يُوسفُ بنُ ماهَكَ، وقد ذكر ابنُ حجر في شرحه أن (ماهَكَ) ممنوع من الصرف، فقال: "قولُهُ: (ماهَكَ) بفتح الهاء وحُكي كسرها، وهو غيرُ مُنصرفٍ عند الأكثرين للعلميّة والعُجمةِ"[1]. فبيّن ابنُ حجر هُنا أن (ماهَكَ) غيرُ مُنصرفٍ لعلّتين هما: العلميّة والعُجمةُ، ولم يُفصّل القول في عدم صرفه، إلاّ أن العيني تعقّبه وبسط القولَ فيه، وبيّن آراء العُلماء حول صرفِه من عدمه، فيقول: "والتحقيقُ فيه أن من يمنعُه الصرف يُلاحظ فيه العلميّة والعُجمة، أما العلميّة فظاهرٌ، وأما العُجمةُ فإن (ماهَك) بالفارسية تصغير (ماه) وهو القمر بالعربي، وقاعدُتهم أنهم إذا صغّروا الاسم أدخلوا في آخره الكاف، وأما من يصرفه يُلاحظُ فيه معنى الصفة؛ لأن التصغير من الصفات، والصفة لا تُجامع العلميّة؛ لأن بينهما تضادًا، فحينئذ يبقى الاسم بعلّة واحدة فلا يُمنع من الصرف، ولو جوز الكسر في الهاء يكون عربيا صرفا، فلا يُمنع من الصرف أصلا؛ لأنه حينئذ يكون اسم فاعل..."[2].

فظاهرُ كلام العيني أن الأمر في صرف (ماهَك) مُختَلفٌ فيه، فمن قال هو أعجميٌّ فهو عنده غيرُ مُنصرف، ومن قال هو عربيٌّ، أو مكسور الهاء فهو عنده مُنصرفٌ، وهذا ما أشار إليه ابنُ حجر بقوله: (وحُكي بكسرها).

وقد اختار البُوصيري مذهبَ العيني، وذلك أن من يرى صرف (ماهَكَ) يرى أنه عربيٌّ، وهو الذي نظر إليه ابنُ حجر في رواية كسر هاء (ماهَك)[3]. وبهذا فهو يُوافق العيني من وجهين، وهو أن كُلًّا منهما يرى بجواز صرفه، وعدم جوازه للأمور التي ذكرتُ آنفًا.

المطلب الثاني: الجوانب الصرفية في الأفعال.

1- فتح الباري، مصدر سابق، 305/1.
2- عُمدة القاري، مصدر سابق، 12/2.
3- انظر مبتكرا اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 62.

مسألةُ في أفعل التفضيل في قوله (أبيضُ): أخرج البخاريّ في صحيحه من حديث عبدالله بن عمرو– رضي الله عنهما– أن النبيَّ– صلى اللهُ عليه وسلَم– قال: "حوضي مسيرةُ شهرٍ، ماؤُه أبيضُ من اللّبَن..."[1].

ذكر ابنُ حجر أن مُقتضى كلام النُّحاة أن يُقال: أشدّ بياضا، ولا يُقال أبيضُ من كذا، ومنهم من أجازه في الشِّعر، ومنهم من أجازه بقلّة، ويشهد له هذا الحديث وغيرُه[2]. ثُمّ قال: "ويُحتمل أن يكون ذلك من تصرّف الرُّواة، فقد وقع في رواية أبي ذرٍّ عند مسلم بلفظ: (أشدّ بياضًا من اللّبن)"[3]. فهو يُرجّحُ بأن يكون استعمالَ أفعل التفضيل من اللون من قِبل الرُّواة، ثُمّ يأتي العيني مُعلّقا على كلام ابن حجر فيقول: "القولُ بأن هذا جاء من النبيِّ– صلى اللهُ عليه وسلّم– أولى من نسبة الرُّواة إلى الغلط على زعم النُّحاة، واستشهادُه لذلك برواية مُسلم لا يُقيدُه؛ لأنه لا مانعَ أن يكون النبيُّ– صلى اللهُ عليه وسلّم– استعمل أفعلَ التفضيل من اللون فيكون حُجّة على النُّحاة"[4].

وذكر أبو البقاء العُكبري أن الألوان لا يُبنى منها أفعلُ التفضيل، فلا يُقال: أسودُ من كذا، وهو قولُ ابنِ جنّي، ولكن الكُوفيّين قد حُكي عنهم ما أسودَ شعرِه وما أبيضه، فإن صحّ هذا فإنما جاز لكثرة استعمالهم هذين الحرفين[5].

واستشهد على ذلك بقول طرفة:

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمُ فَأَنْتَ أَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[6].

1- صحيح البخاري، مصدر سابق، كتاب الرقاق، حديث رقم (6579).
2- انظر فتح الباري، مصدر سابق، 538/20.
3- فتح الباري، مصدر سابق، 538/20.
4- عُمدةُ القاري، مصدر سابق، 214/23.
5- انظر شرح ديوان المتنبي، 35/4.

1- هذا البيت منسوب لطرفةَ وليس في ديوانه، وهو من البسيط، انظر ابن الأنباري، أبو البركات (2002م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، 124.

فهو يُصرّح بأنه يجوز استعمال أفعل التفضيل من اللونيين الأسود والأبيض خاصة، ولا يَعُدّ ذلك من الشُّذوذِ، بل هو جائزٌ نقلا وقياسا، وفي ذلك يقول: "وأمّا قولُ أصحابنا الكوفيين في جواز ما أفعله في التعجّب من البياض والسواد خاصة، دون سائر الألوان، فالحُجّةُ لهم فيه مجيئه نقلا وقياسا؛ فأمّا النقلُ فقولُ طرَفة، وهو إمامٌ يُستشهدُ بقوله، فإذا كان يُرتضى بقوله، فالأولى أن يُرتضى بقوله في كُلِّ ما يصدُر عنه، ولا يُنسبُ هذا إلى شذوذ"[1].

وقال أيضا: "وأمّا القياسُ فإنّما جوّزناهُ في البياض والسّواد؛ لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركّبُ سائرُ الألوان، وإذا كانا هما الأصلين للألوان كُلّها، جاز أن يَثبُت لهما ما لم يَثبُت لسائرِ الألوان"[2].

هذا وقد بيّن **عباس حسن** أن استعمال أفعل التفضيل من الأسود والأبيض عند بعضِ النُّحاةِ مسموعٌ، يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، وهو من الشاذّ عندهم، إلّا أن حُكمَ الشُّذوذ غيرُ مفهوم- على حدّ قوله- ما دامت الكلمة نفسُها قد استعملت صيغتها نصًّا في المُفاضلة اللونيّة، بل يَعُدّ ذلك تضييقًا لا داعيّ له، بل منعُ التفضيل من كُلّ ما يَدُلُّ على لونٍ تضييق لا داعي له أيضا، ولا سيّما بعد ورود السّماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد[3].

فالرّاجحُ في هذه المسألة هو جواز استعمال أفعل التفضيل من اللونين الأبيض والأسود خاصة، ومن سائر الألوان عامّة، ولا يُعدّ ذلك سماعًا لا يُقاسُ عليه، أو شُذُوذا، وقد بيّن البُوصيري أن منعَ ذلك فيه هضمٌ لحقوق الكوفيين ومن وافقهم من البصريين المجوّزين لذلك لسماعه بكثرة في جميع ما منعه النُّحاة، كأحمق وأهوج وأخرق وأنوق وألدّ الخصام[4].

1- شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، 35/4.
3- شرح ديوان المتنبي، مصدر سابق، 35/4.
4- انظر النحو الوافي، مصدر سابق، 398/3، الهامش.

1- انظر مبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 478.
2- مُبتكرات اللآلئ والدرر، مصدر سابق، 478.

وقد أوضح البوصيري أن ما ذهب إليه العيني من جواز استعمال أفعل التفضيل في الألوان هو الصواب، فيقول: "فما قاله العيني هو الذي يُركن إليه، ثم مما ينبغي أن يُنبه عليه أن الذي منع من النُّحاة لأجل إثبات القواعد يجب تقييده بما إذا لم يكن متصرّفا عربيا فصيحا"[1].

الخاتمة:

في ختام هذا البحث، فإني أحمد الله- تعالى- وأشكُرُه على توفيقه في إنجاز هذا البحث، فما كان فيه من صوابٍ فمنه وحده، وما كان فيه من الخطأ والزلل فهو مني، ولا شكّ في أن عملَ الإنسان لا بُدّ فيه من الخلل والنُّقصان.

ثُمّ إنه بعد البحث والدراسة في جُهود البُوصيري النحوية والصرفية في كتابه مُبتكرات اللآلئ والدّرر، أخلصُ إلى بعض النتائج منها ما يأتي:

أوّلا: لم يُجزم البُوصيري برأيٍ مُعيّن عندما يُقارن بين العيني وابن حجر في المسائل النحويّة والصرفيّة، بل كثيرًا ما كان يترُك الأمر للقارئ بقوله: فاعرفه، أو فافهمه، أو عليك أن تزن المقالين بميزان عقلك وفهمك، ونحو ذلك من العبارات التي يُوجّهها للقارئ أو الباحث.

ثانيا: لم يُصرّح البوصيري بأنه يميلُ إلى مذهب مُعيّن من المذاهب النحويّة، إلاّ أن الظاهرَ من خلال مُناقشاته لبعض المسائل أنه يميل إلى المذهب الكوفي.

ثالثا: كان البُوصيري ذا بصيرة بقواعد العربيّة، ويظهر ذلك من خلال ما يُبديه من توجيهات نحوية وصرفيّة في كثير من المسائل، مما يدلُّ على سعة اطلاعه في مُؤلّفات العُلماء السابقين من النحويين والصرفيين.

رابعا: كان البُوصيري حسَنَ العبارةِ في المُحاكمة بين العيني وابن حجر، وكان كثيرا ما ينتصر لابن حجر فيما يذهبُ إليه، مُنصفًا في تحكيمه من غير طعنٍ ولا تجريح.

التوصيات.

أما من حيث التوصيات فإني أترك وصيّة للباحثين والكُتّاب والمُهتمّين بمجال الثقافة والعلم بأن يهتموا بدراسة مُؤلّفات العُلماء الليبيين في مُختلف أنواع العلوم والمعارف، إظهارًا لجهودهم العلميّة، وإثراءً للمكتبة العلمية بدراسات عن عُلماء البلد، اعتزازا بهم، ورفعا من شأنهم ومكانتهم.

المصادر والمراجع.

- القرآن الكريم.
- ابن الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: جودة مبروك محمد، ورمضان عبدالتواب، مصر، القاهرة، مكتبة الخانجي، الطبعة الأولى، 2002م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجّار، المكتبة العلمية.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان، سرّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، السعودية، القصيم، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1993م.
- ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق: شُعيب الأرنؤوط وآخرين، سوريا، دمشق، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، 2013م.
- ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن، شرح جُمل الزّجّاجي، تحقيق: فواز الشّعّار، لبنان، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1998م.
- ابن عقيل، شرح ابن عقيل، تحقيق: نوري حسن حامد المسلاتي، ليبيا، بنغازي، دار الساقية للنشر، الطبعة الأولى، 2009م.
- ابن فارس، أو زكريا أحمد، (1997م)، الصاحبي في فقه اللّغة، تحقيق: أحمد حسن بسج، لبنان، بيروت، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1997م.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، تحقيق: نخبة من الأساتذة، مصر، القاهرة، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م.
- أبو الفداء، إسماعيلُ بن علي، الكُنّاشُ في النحو والتصريف، تحقيق: جودة مبروك محمد، مصر، القاهرة، مكتبة الآداب، الطبعة الثانية، 2005م.
- الأندلسي، أبو حيان يُوسف، البحر المُحيط في التّفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، لبنان، بيروت، دار الفكر، 2010م.
- البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، 2002م.
- الخطيب الموزعي، محمد بن علي بن إبراهيم، مصابيح المغاني في حروف المعاني، تحقيق: عائض بن نافع العمري، دار المنار، الطبعة الأولى، 1993م.
- الدقر، عبدالغني، معجم القواعد العربيّة في النحو والصرف، سوريا، دمشق، دار القلم للطباعة والنّشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1986م.
- ديوان امرئ القيس، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الرابعة.

- الزّجّاج، أبو إسحاق إبراهيم، تهذيب معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عرفان بن سليم حسّونة، صيدا، بيروت، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، 2006م.
- شرح ديوان المتنبي، تحقيق: محمد سعيد المولوي، السعودية، الرياض، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى، 2008م.
- الشريف، ناصر الدين محمد، الجواهر الإكليلية في أعيان علماء ليبيا من المالكية، الأردن، عمان، دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999م.
- صالح، بهجت عبدالواحد، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، الأردن، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1993م.
- الصبان، محمد بن علي، حاشية الصبان شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبدالرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية.
- عباس حسن، النحو الوافي، مصر، القاهرة، دار المعارف، الطبعة الثالثة.
- العُكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد الجباوي، لبنان، بيروت، دار الشام للتراث، 1976م.
- العلائي، صلاح الدين خليل، (1990م)، الفصولُ المفيدة في الواو المزيدة، تحقيق: حسن موسى الشاعر، الأردن، عمان، دار البشير، الطبعة الأولى، 1990م.
- العينيّ، بدر الدين محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شُروح الألفية، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، مصر، القاهرة، دار السلام للطباعة والنّشر، الطبعة الأولى، 2010م.
- العيني، محمود بن أحمد عُمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبنان، تحقيق: عبدالله محمود محمد عمر، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، لبنان، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 2001م.
- المُرادي، الحسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1992م.